AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4787 | الأحد | 16 رجب 1445 هـ | 28 يناير 2024 م | السنة السادسة عشرة

من خلال تشجيع إدراج شركات واعدة جديدة

«الشال»: منظومة «البورصة» تملك القدرة لتبني رؤى تسرع «الترشيق للكم» و«الارتقاء بالكيف»

العاطلون في البلاد ينتظرون دورهم للانضمام إلى جيش موظفي القطاع العام لتضخيم أرقام البطالة المقنعة

أعلى 10 شركات مكاسب في 2023 تستحوذ على 970.6 مليون دينار من سيولة البورصة

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي، أن الإدارة المركزية للإحصاء نشرت تقريراً حول المتعطلون الكويتيون المسجلون بديوان الخدمة المدنية تذكر فيه أن عدد المتعطلين حتى شهر نوفمبر الفائت بلغ 8727 فرداً أو نحو 1.8 % من قوة العمل الكويتية كما في نهاية يونيو 2023 والبالغة نحو 481.1 ألف فرد (بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية)، نذكر ذلك دون تحمل مسؤولية لوجود مصادر رسمية أخرى تنشر أرقاماً مختلفة. ومن تلك الأرقام، لا يبدو أن هناك فروق مادية في المتعطلين من الجنسين، فالعاطلون الذكور 48 % والعاطلون الإناث 52 %، ومساهمة المرأة المواطنة في عمالة القطاع العام 51.4 % وللذكور 48.6 % ما يعني أن هناك عدالة وإن كانت مصطنعة بين عمالة الجنسين.

أرقام العاطلون عن العاملون وفق المدى الزمني متأرجحة، وهو أمر لا نجد له تفسير، فهم 297 متعطل لمن لم يمض عليهم شهراً واحداً، وانخفاض عدد هذه الفئة في حدود المنطق، ثم ترتفع إلى 4670 للعاطلين لمدة ما بين شهر واحد وخمسة شهور، ثم تنخفض إلى 1602 للعاطلين لمدة ما بين 6 – 11 شهراً، ثم ترتفع إلى 2158 للعاطلين لمدة 12 شهراً وأكثر، ولم ينوه التقرير لتفسير لذلك التأرجح.

والقراءة في خواص أرقام العاطلين تبين مدى خطورة تلك الخواص، فعلى المدى القصير، معظم العاطلين ينتظر دوره للانضمام إلى جيش موظفي القطاع العام لتضخيم أرقام البطالة المقنعة في اقتصاد انعدمت فيه تقريباً فرص خلق وظائف، وبات من المستحيل منافسة وظيفة القطاع العام. فالقطاع العام يعمل ساعات قليلة، ويشتري إجازات العاملين ويمنحهم مكافآت أعمال ممتازة، ولا بأس في ذلك لو كان بالإمكان استدامته، ولكنه غير مستدام وثمنه تضخم مستقبلي لأرقام البطالة السافرة.

وتركيبة العاطلين عن العمل العمرية خاصية منذرة، ووفقاً للتقرير، نحو 69.7 % من العاطلين تتراوح أعمارهم ما بين 20 – 29 سنة، يضاف إليهم 15.1 % ممن تتراوح أعمارهم ما بين 30 – 39 سنة. ذلك يعني أن نحو 84.8 % من العاطلين شباب. وإلى جانب ما تعنيه بطالة الشباب من تداعيات اجتماعية، تعتبر بطالة الشباب في كل دول العالم المحرك الرئيسي لحالات عدم الاستقرار.

خاصية أخرى خطرة، هي أن أغلبية العاطلين عن العمل من حملة شهادات الدبلوم إلى الدكتوراه، حيث تشير أرقام التقرير إلى أن 60.5 % من العاطلين هم من هذه الفئة. وخطورة تلك الظاهرة هو في ما تعكسه في جانب منها من انفصال حاجة سوق العمل عن نظام التعليم، وتعكس في جانب آخر ضعف المستوى التعليمي، وفي جانب ثالث ظاهرة انتشار الشهادات المزورة أو المضروبة. ورداءة التعليم وخلل ميزان العمالة المواطنة هما التحدي الأكبر للإدارة العامة، ومهمتها لمواجهة ذلك التحدي تنحصر في توضيح الفرق ما بين القرارات الشعبية والقرارات الشعبوية، فالقرارات الشعبية تعني استدامة المنافع لكل فئات الشعب في حاضره ومستقبله، والقرارات الشعبوية هي شراء الكرسي للوزير أو النائب لأطول مدة ممكنة بثمن يدفعه كل فئات الشعب وأجياله.

أعلى 10 شركات مكاسب

استكمالاً للبحث بخواص بورصة الكويت وخواص تداولاتها، ورغم تركز السيولة الشديد في السوق الأول، وليس في كل شركاته وإنما نصفها تقريباً، ليس ضمن أعلى 10 شركات مكاسب في عام 2023 سوى شركة واحدة مدرجة في ذلك السوق. نصيب تلك الشركات العشر من سيولة البورصة خلال عام 2023 كان 970.6 مليون دينار كويتي أو نحو 9.3 % من تلك السيولة، وذلك كان كافياً لدفع أسعارها إلى تلك المستويات لانخفاض القيمة السوقية لمعظمها في بداية العام.

أعلى الشركات مكاسب كانت "إيفا للفنادق والمنتجعات" التي خضعت لجراحة، فقد تم خفض رأسمالها بأكثر قليلاً من 70 %، ولكنها عوضت أثر الخفض بارتفاع القيمة السوقية للشركة بنحو 713.1 %. بقية الشركات التسع في قائمة الأعلى مكاسب، راوحت الزيادة في قيمتها السوقية بين أعلاها لشركة "مجموعة عربي القابضة" بنحو 218.6 %، ولأدناها لمجموعة "الخليج للتأمين" بنحو 85.2 %. تلك المكاسب العالية، ارتقت بالقيمة السوقية للشركات العشر من 584.8 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 1.3 % من القيمة السوقية لكل شركات البورصة في نهاية عام 2022، إلى 1.337 مليار دينار كويتي أو ما نسبته 3.3 % من قيمة كل شركات البورصة في نهاية عام 2023.وعزز من ارتفاع مساهمتها في مجمل القيمة السوقية للبورصة خسارة المؤشر العام نحو 6.5– %، بانعكاس سالب على قيمة كل شركات البورصة بنحو 6.7– %، فالنتيجة كانت انخفاض تلك القيمة من 43.9 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022، إلى 40.9 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023.

الشركة	القيمة السوقية (د.ك) 2022	القيمة السوقية (د.ك) 2023	التغير
شركة إيفا للفنادق والمنتجعات	18,045,551	144,739,560	%713.1
شركة مجموعة عربي القابضة	55,053,042	177,458,260	%218.6
شركة المجموعة المتحدة للتأمين	20,413,136	82,886,893	%206.0
شركة المشرق للتأمين التكافلي	19,642,000	49,286,000	%150.9
شركة عقارات الكويت	13,642,335	30,548,900	%123.9
شركة مجموعة السلام القابضة	7,085,437	16,000,000	%108.2
شركة الوطنية للتأمين التكافلي المساهمة	39,951,312	82,225,544	%106.4
شركة الأولى للتأمين	102,315,426	194,509,837	%90.1
الشركة الوطنية العقارية	13,154,001	24,818,894	%88.6
مجموعة الصناعات الوطنية	208,841,050	334,996,220	%60.2
الإجمالي	568,804,829	1,337,240,866	%135.0

جدول بياني يوضح أعلى 10 شركات مكاسب في 2023

الشركة	القيمة السوقية (د.ك) 2022	القيمة السوقية (د.ك) 2023	التغير
شركة المباني	1,053,947,671	1,109,543,658	%5.3
الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (وربع)	584,173,969	613,407,891	%5.0
البنك التجاري الكويتي	986,038,223	1,015,869,351	%3.0
بنك الخليج	1,004,967,768	1,017,621,950	%1.3
بنك الكويت الوطني	11,946,497,963	10,716,995,472	%-10.3
البنك الأهلي المتحد - الكويت	710,447,942	655,413,342	%-7.7
شركة الاتصالات المتنقلة (زين)	2,436,134,166	2,193,818,857	%-9.9
بنك الكويت الدولي	8,141,410,857	7,089,571,384	%-12.9
بنك برقان	2,583,488,022	2,377,802,060	%-7.9
شركة مجموعة الصناعات الوطنية	1,926,812,582	1,362,149,450	%-29.3
الإجمالي	30,882,889,741	28,173,993,204	%8.8

جدول يوضح الشركات المتراجعة في 2023

جانب قد يكون للتحسن في البيئة السياسية المحلية أثر، ومن جانب آخر قد يكون مبرره تعويض الشركات الثقيلة عن خسائر العام الفائت. والأشهر القليلة القادمة والتي تتبع بداية الإعلان عن النتائج المالية للشركات عن كامل عام 2023، سوف تعطي مؤشراً حول نمط التداولات المرجحة لعام 2024 وما إذا كانت تتوافق أو تختلف عن خواص تداولات عام 2023.

تركز السيولة

يفوق عدد الشركات المدرجة في بورصة الكويت وبهامش كبير 5 من بورصات من أصل 7 في إقليم الخليج، الاستثناء الوحيد هو للسوق السعودي والذي يزيد عن عدد شركاته المدرجة عدد شركات بورصة الكويت. فعدد الشركات المدرجة في سوق أبوظبي يبلغ 102 شركة كما في نهاية عام 2023، و95 شركة في بورصة مسقط، و71 شركة لسوق دبي، و51 شركة لبورصة قطر، و42 شركة لبورصة البحرين، بينما بلغ عددها في بورصة الكويت 149 شركة، وعدد شركات السوق السعودي 232 شركة. وترتفع درجة تركز السيولة في بورصات الخليج الست مع استثناء السوق السعودي، تبلغ أقصاها وبحدود 92.5 % لنصيب أعلى 10 شركات سيولة في بورصة البحرين، ثم 83 % لبورصة مسقط، ثم 75.9 % لسوق دبي، و66.6 % لسوق أبوظبي، و62.1 % لبورصة قطر، وللكويت 60.7 %، بينما لم يتعدى نصيبها للسوق السعودي 30.2 %.

ولأن سيولة أي شركة مدرجة هي أهم أهداف إدراجها، يبدو أن نسبة تركز السيولة على عشر شركات في بورصات الخليج الست ظاهرة غير صحية وتحتاج إلى تحليل ومراجعة دورية. ورغم أن بورصة الكويت في موقع أدنى قليلاً في درجة التركز، إلا أن درجة التركز فيها أعلى في واقعها إذا أخذنا في الاعتبار تفوق أعداد شركاتها المدرجة والتي تزيد بنحو 47 شركة عن سوق أبوظبي الأعلى عدداً بعدها، وأكثر من ضعفي عدد شركات بورصة مسقط، ونحو ضعفي عدد شركات بورصة قطر.

وارتفاع نسبة التركز يرفع من مستوى عدد ومخاطر عمليات التصحيح، ويكفي أحياناً تعرض واحدة من الشركات عالية السيولة بشكل استثنائي لمشكلة ليتسبب به، ولدى الكويت إرث منذ ما قبل أزمة المناخ من ارتفاع شعبية الإدراج في البورصة ما يمنح علاوات غير مستحقة على أسعار الشركات المدرجة، ولأنها علاوات لم تعد موجودة في الوقت الحاضر، ومؤشرها الفوارق الكبيرة بين القيم الدفترية المرتفعة لأغلبيتها وقيمها السوقية المنخفضة، فقد تتسارع معدلات الانسحاب من الإدراج ما يخفض نسبة تركز السيولة.

وعند الحديث عن بورصة الكويت، نحن نقصد المنظومة المتكاملة بحلقاتها الثلاث، هيئة أسواق المال والبورصة والمقاصة، ونعتقد بقدرة تلك المنظومة الناجحة على تبني رؤى تسرع من عملية الترشيق للكم أو العدد، والارتقاء بالكيف أو النوع من خلال تشجيع إدراج شركات واعدة جديدة.

البنك الدولي

ارتفاع حالة عدم اليقين على مستوى العالم لها انطباق أعلى على إقليم الشرق الأوسط وضمنه، دول مجلس التعاون الخليجي، وتوقعات تقرير 9 من يناير للبنك الدولي حول نمو اقتصاداتها، على تواضعها، مشروطة بعدم توسع الحرب على غزة. فالتقرير يتوقع صدور أرقام متواضعة حول معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها دول المجلس الست عندما تعلن أرقامها عن عام 2023، أعلاها للإمارات العربية المتحدة وبحدود 3.4 %، وأدناها للسعودية بالسالب وبحدود 0.5– %، وبينهما لقطر والبحرين بحدود 2.8 %، ثم عمان 1.4 %، والكويت 0.8 %، ويعزو معظم الضعف لخفض إنتاج النفط.

ويتوقع لمعدلات النمو لعام 2024 أن تستمر دون مستوياتها التاريخية، أعلاها للمملكة العربية السعودية وبحدود 4.1 %، ثم للإمارات العربية المتحدة 3.7 %، ثم للبحرين 3.3 %، ثم لعمان 2.7 %، وأخيراً قطر 2.5 %. وتتقدم السعودية أيضاً في توقعاته لمعدلات النمو لعام 2025 وبنحو 4.2 %، ثم الإمارات 3.8 %، والبحرين 3.2 %، ولقطر 3.1 %، ولعمان 2.9 %، وأخيراً الكويت 2.7 %. ومن الملاحظ أن الكويت احتلت المركز الأخير في مستوى النمو المحقق والمتوقع لعامي 2023 و2025، وقبل الأخير لتوقعات عام 2024. وبينما أصبح عام 2023 تاريخ، نعتقد بأن معدلات النمو للكويت لعامي 2024 و2025 قد تتغير إلى الأفضل إن احسنت الإدارة العامة الجديدة التعامل مع الاقتصاد.

وذكرنا أن تلك التوقعات مشروطة باحتواء تداعيات الحرب على غزة، وما بين صدور التقرير والآن، توسعت الحرب لتشمل اليمن في الجنوب، وتوسعها إلى الشمال ومناطق أخرى يظل احتمال قائم. ما يؤلم هو أن اقتصاد يعيش على الكفاف، أو الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، يتوقع له البنك الدولي أن يفقد نحو 6– % من حجمه في عام 2024، ومعظم الخسائر سوف تكون من نصيب غزة، وزيادة مأساتها لا تولد استقراراً، وإنما تزرع بذور التوسع في العنف.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 655.5 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 12.5 نقطة ونسبته 1.9 % عن إقفال الأسبوع الماضي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 53.8 نقطة أي ما يعادل 8.9 % عن إقفال نهاية عام 2023.

		25/01/2024	18/01/2024	التغير %	2023	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	794.6	778.2	2.1	718.1	10.7
2	بنك الخليج	266.1	254.4	4.6	251.8	5.7
3	البنك التجاري الكويتي	554.6	556.7	(0.4)	556.7	(0.4)
4	البنك الأهلي الكويتي	191.8	193.3	(0.8)	176.6	8.6
5	بنك الكويت الدولي	201.9	198.2	1.9	184.6	9.4
6	البنك الأهلي المتحد	559.8	556.0	1.1	535.1	8.0
7	بنك برقان	268.9	257.3	4.5	242.8	10.7
8	بيت التمويل الكويتي	5,598.5	5,551.8	1.9	5,312.4	8.6
	القطاع البنكي	**785.9**	**770.8**	**2.0**	**720.2**	**9.1**
9	شركة التسهيلات التجارية	122.0	119.1	2.4	114.8	6.3
10	شركة الاستثمارات المالية الدولية	1,159.0	1,189.1	(2.5)	921.8	25.7
11	شركة الاستثمارات الوطنية	337.2	368.7	(8.5)	300.7	12.1
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	590.9	577.1	2.4	563.2	7.6
13	شركة السمو للتنمية والاستثمار	101.2	99.0	2.2	92.8	9.1
	قطاع الاستثمار	**288.0**	**291.6**	**(1.2)**	**253.9**	**13.4**
14	شركة الكويت للتأمين	111.4	108.0	3.1	105.6	7.5
15	مجموعة الخليج للتأمين	1,652.9	1,659.8	(0.4)	1,651.1	0.1
16	الشركة الأهلية للتأمين	267.0	269.1	(0.8)	252.5	5.7
17	شركة وربة للتأمين	134.8	133.5	1.0	124.5	8.3
	قطاع التأمين	**413.2**	**413.1**	**0.0**	**404.6**	**2.1**
18	شركة عقارات الكويت	471.5	451.8	4.3	399.2	18.1
19	شركة المعارف المتحدة	126.5	127.5	(0.8)	119.7	11.8
20	الشركة الوطنية العقارية	298.1	287.1	3.8	241.6	22.9
21	شركة الصالحية العقارية	1,865.5	1,890.9	(1.3)	1,818.8	2.6
	القطاع العقاري	**313.9**	**307.8**	**2.0**	**277.4**	**13.2**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	356.1	328.9	8.2	295.0	14.7
23	شركة أسمنت الكويت	218.6	220.1	(0.7)	202.0	8.2
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	581.9	599.5	(2.9)	523.6	11.1
	القطاع الصناعي	**285.9**	**286.0**	**(0.0)**	**255.6**	**11.9**
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	733.8	684.8	7.2	751.4	(2.3)
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	4,440.9	4,207.2	5.6	3,965.7	12.0
27	شركة الاتصالات المتنقلة	915.7	887.6	3.2	843.9	8.5
28	شركة سوق الأوراق المالية	57.1	55.9	2.1	29.6	93.5
	قطاع الخدمات	**1,386.2**	**1,324.6**	**4.7**	**1,264.0**	**9.7**
29	شركة عقارات للتجارة والتنمية	91.7	81.1	13.1	81.7	12.2
	قطاع الأغذية	**437.0**	**434.7**	**0.5**	**434.6**	**0.6**
30	شركة أ. القيود للاستثمارات العامة ش.م.ع	721.1	721.1	0.0	699.0	3.2
	الشركات غير الكويتية	**182.4**	**182.4**	**0.0**	**181.3**	**0.6**
	مؤشر الشال	**655.5**	**643.0**	**1.9**	**601.7**	**8.9**

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة